الـجمـهوريـة الـتـونـسيـة

كلمة معالي السيدة مامية البنا زياني، وزيرة البيئة

في الجزء رفيع المستوى

لمؤتمر الأمم المتحدة حول التغيرات المناخية

الدوحة، قطر

26 نوفمبر – 7 ديسمبر 2012

بسم الله الرحمــان الرحــيم

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

أود في البداية أن أتقدم بخالص عبارات الشكر والتقدير إلى دولة قطر الشقيقة على حسن الضيافة وتوفير ظروف النجاح لمؤتمر الأطراف الثامن عشر لاتفاقية الأمم المتحدة للتغيرات المناخية. كما أتوجه بالشكر لأمانة الاتفاقية على التسهيلات التي وفرتها لهذه الجولة الهامة من المفاوضات.

السيد الرئيس،

لقد جئنا إلى الدوحة متفائلين بإحراز توافق دولي يجسم ما اعتمدناه من قرارات في "بالي" و"كنكون" و"دوربن" ويستجيب لتطلعات شعوبنا ووعينا جميعا بآثار ومخاطر تغير المناخ وخصوصا بالدول النامية التي تفتقر لقدرات التكيف.

إن قناعتنا بضرورة التوصل لرؤية مشتركة لخفض انبعاثات الغازات الدفيئة بنسب طموحة تمكن من بلوغ أهداف الاتفاقية، ينبغي أن لا تخفي أهمية العمل الدولي المشترك للبدء الفعلي ودون تأجيل في توفير الموارد المالية الكافية ليشرع صندوق المناخ الأخضر في نشاطه لتنفيذ برامج وخطط التكيف مع تداعيات التغيرات المناخية التي أصبحت واقعا ملموسا وتحديا كبيرا.

وتؤكد تونس على أهمية التوصل هنا في الدوحة ودون أي تأجيل إلى اعتماد كافة التعديلات الخاصة ببروتوكول كيوتو بما يتيح دخول مرحلة الالتزام الثانية حيز التنفيذ إبتداء من سنة 2013. كما ترى تونس أهمية تحلي كل دول الملحق "ب" بالإرادة السياسية الضرورية للرفع من مستوى طموحاتها لخفض الانبعاثات خلال فترة الإلتزام الثانية لتكون موافقة مع توصيات الهيئة الحكومية الدولية لتغير المناخ (IPCC). كما أن الرفع من مستوى الطموحات من شأنه إنعاش السوق العالمية للكربون التي تشهد حاليا تدهورا كبيرا وضمان مواصلة تنفيذ العديد من مشاريع وبرامج آلية التنمية النظيفة بالدول النامية.

كما نجدد التأكيد على أن يتم، في إطار أعمال "قاعدة دوربن" على عدم الحياد عن مبادئ وأحكام الاتفاقية وخصوصا مبدأ الإنصاف ومبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة مع مراعاة القدرات الخاصة للدول النامية. ونؤكد على أهمية تناول قضية تغير المناخ بالتوازي مع التحديات الأخرى التي تواجه الدول النامية ذات الاقتصاديات الصغرى والمتوسطة وأهمها قضايا التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية والبطالة والفقر والأمن الغذائي.

السيد الرئيس،

لقد حرصت تونس، أولى بلدان "الربيع العربي"، على تقوية مساهمتها في الجهود الدولية للتخفيف من التغيرات المناخية بالرغم من محدودية إمكانياتها وتحديات المرحلة الانتقالية التي تتطلب جهودا كبيرة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

وفي هذا الإطار، فإن تونس بصدد اعتماد استراتيجيتها الوطنية بشأن تغير المناخ والتي تشمل بالخصوص هدفا طوعيا يتمثل في خفض كثافة الكربون (Carbon

Intensity) لمجمل الاقتصاد الوطني بنسبة 60 بالمائة في غضون سنة 2030 مقارنة بمستوى سنة 2009، وذلك دون الإضرار بمسار التنمية ومع تحقيق منافع على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي.

كما تشمل أهداف الإستراتيجية الوطنية التوصل إلى استغلال نسبة 30 بالمائة من الطاقات المتجددة خصوصا الطاقة الشمسية وطاقة الرياح لإنتاج الكهرباء وذلك في غضون سنة 2030.

غير أنني أؤكد على أن تحقيق هذه الأهداف التي تجسم الإرادة السياسية التونسية للمساهمة في المجهود الدولي لمجابهة تغير المناخ، يبقى رهينة توفير الدعم الدولي المالي والتكنولوجي ولتقوية القدرات (Capacity building) وبالخصوص عن طريق صندوق المناخ الأخضر الذي يجب أن لا يبقى بدون موارد كافية ومن خلال تجسيم التزام الدول المتقدمة بتوفير مائة مليار دولار سنويا لتمويل جهود التخفيف والتكيف بالدول النامية مع حلول سنة 2020، بالإضافة إلى التفعيل السريع لآليات نقل وتطوير التكنولوجيا والآليات الجديدة لسوق للكربون (New Market Mechanisms) لتشجيع الاستثمار في مجال خفض الانبعاثات.

السيد الرئيس،

لا يسعني في ختام هذه الكلمة إلا أن أعبر عن أملي في أن تتواصل أعمالنا في إطار الشفافية بما يضمن المشاركة الفاعلة لجميع الدول الأطراف تحت رئاستكم وأن يُفضي مؤتمر الدوحة إلى نتائج ترتقي إلى مستوى التحديات التي نجابهها جميعا.

شكرا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته